

## الصحافي المستقل يتحرر أخيرا من سيطرة الإعلام المؤسسي

الذين كانوا يمتلكون الكثير من الأتباع المخلصين، يتم تقديرهم في البداية بشكل جيد.

لكنهم كانوا أيضاً يشكلون تهديداً ضمنيًا، يمثل دور وسائل الإعلام المؤسسية في أن توجه الصحفيين كل يوم وفقاً لتوجهات الصحيفة التي يعملون بها. هناك اختلافات طفيفة في الرأي والتكيز بين الصحف المحافظة والصحف الليبرالية، لكنها تخدم جميعاً في نهاية المطاف نفس أجندة وسائل الإعلام.

إنها مهمة الصحيفة، وليس الصحافيون، لتشكل القيم والنظرة العالمية لقراءها لحد من مجموعة الأفكار المحتملة التي تسير عكس اتجاههم.

وفي البيئة الجديدة لوسائل التواصل الاجتماعي، بدأ ذلك يتغير. لم يقتصر الأمر على أن بعض الصحفيين أصبحوا أكثر نفوذاً من الصحف التي يكتبون لها، لكن آخرين تخلوا عن نموذج الموظف تماماً، وتوصلوا إلى استنتاج أنهم لم يعودوا بحاجة إلى منفذ إخباري للوصول إلى جمهورهم.

يمكنهم تقديم أنفسهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وبناء قرائهم، وتوليد دخلهم الخاص - وتحرير أنفسهم من عبودية الشركات.

وفي السنوات القليلة الماضية، هذا هو المسار الذي ابتعثه بنفسه - أصبح معظمه ممولاً من القراء. وبالنسبة إلى معظمنا، هذا الخيار محفوف بالمخاطر، على الرغم من كونه متحرراً.

نحن لا نخضع لأي رقابة أو رقابة تحريرية، بصرف النظر عن إحساسنا الذي نرفضه بانفسنا لما هو صحيح وعادل أو في بعض الحالات ما نعتقد أن القراء يستعدون لسماعه. ليس لدينا رؤساء أو معلنون لإرضائهم أو استرضائهم. صاحبنا هو القارئ، واستطعنا أن نتحرر من طغيان المياريديرات والشركات.

ويعد هذا النموذج الجديد للصحافة ثورياً وتعددياً. فهو يسمح لمجموعة واسعة من الأفكار بالوصول إلى الجمهور أكثر من أي وقت مضى. وربما الأهم من ذلك، أنه يسمح للصحافيين المستقلين بفحص وانتقاد وفضح وسائل الإعلام المؤسسية في الوقت الفعلي، وإظهار مدى ضلالة التعددية التي تسمح بها وكلمة مرة يلجأون فيها إلى تقنيات الكذب والدعاية الصراخية.

لم تقدم منصات وسائل التواصل الاجتماعي سوى المقاومة الأكثر ضعفاً للحملة التقليدية التي شنتها المؤسسات الإعلامية مطالبة إياها بقمع الصحافيين المعارضين الذين تستضيفهم. هذه المنصات تعتبر مؤسسات إعلامية أيضاً، وليس لديها اهتمام كبير بتعزيز حرية التعبير أو التفكير المعارض أو التعددية.

هذه المقاومة التي استمرت لفترة قصيرة فقط من قبل منصات وسائل التواصل الاجتماعي عكست إلى حد كبير حقيقة أنها كانت مجرد استبدال للمؤسسات ووسائل الإعلام التقليدية بوسائل إعلام جديدة يقودها القراء بشكل أساسي. لكن مع اندماج وسائل التواصل الاجتماعي تدريجياً في مؤسسات الإعلام التقليدية، فضلت الانضمام إلى معسكر الرقابة وتهميش الصحافيين المعارضين.

إن أعمال الترهيب والعنف المستمرة من قبل النخب السياسية والإعلامية لسحق التعددية الإعلامية تحت مسمى "القيم الديمقراطية" لن تؤدي إلا إلى زيادة فضح النفاق وسوء النية لوسائل الإعلام المؤسسية والأيدي العاملة فيها.

الصحافي المستقل أن يقدم أيًا من هذا النوع من الدعم.

كل ذلك تغير مع التكنولوجيا الجديدة، وسرعان ما أصبح محرك البحث "غوغل" أكثر شمولاً حتى من أفضل مكتبة للصحف. جعلت الهواتف المحمولة من السهل تعقب الأشخاص الذين كانوا مصادر محتملة للكثير والصحف الإلكترونية، ثم تسجيل الأحداث بصرياً دون الحاجة إلى مصور بجانبك. كما ساعد البريد الإلكتروني في إرسال نسخة من الملفات من أي مكان في العالم إلى أي مكان.

وفي أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انطلقت وسائل الإعلام العربية باللغة الإنجليزية، بقيادة قناة الجزيرة، حيث استفادت الدول العربية إلى أقصى حد من الظروف المواتية الجديدة التي توفرها الإنترنت.

ازدهرت هذه المنافذ لبعض الوقت من خلال تغذية قطاعات من الجمهور الغربي بمزيد من التغطية المنتقدة لإسرائيل وفلسطين والسياسة الخارجية الغربية بشكل عام. وفي الوقت نفسه، استغلت الدول العربية ما كشف عنه الصحافيون المعارضون لكسب المزيد من النفوذ في دوائر صنع السياسة في واشنطن.

## الدول العربية استغلت ما كشف عنه الصحافيون المعارضون لكسب نفوذ في دوائر صنع القرار السياسي في واشنطن

انتهى الوقت الذي أمضته مع الأهرام بشكل مفاجئ بعد سنوات قليلة حيث أصبحت الصحيفة أقل حرصاً على نشر مقالات تظهر إسرائيل كدولة فصل عرصري أو تشرح طبيعة أيديولوجيتها الاستيطانية. وصلتنا شائعات بأن الأميركيين كانوا يضعون على الحكومة المصرية ووسائل إعلامها التخفيف من حدة الأنباء السيئة عن إسرائيل. وهذه كانت أول استقالة لي من عدة استقالات كان عليّ أن أقوم بها من هذه الوسائل الإعلامية العربية الناطقة بالإنجليزية. ومع نمو شريحة قرائهم الغربيين، جذبت هذه الصحف دائماً انتباهها معادياً من الحكومات الغربية واستسلمت لهذا الانتباه. لم تكن هذه المنافذ أبداً أكثر من مجرد حلفاء متقلبين وغير موثوق بهم في أعين المعارضين الغربيين.

ومرة أخرى، كنت سأضطر إلى التخلي عن الصحافة لولا ابتكار تكنولوجيا آخر - ظهور وسائل التواصل الاجتماعي. وسرعان ما تنافس كل من فيسبوك وتويتر مع وسائل الإعلام المؤسسية كمنصات لنشر الأخبار.

ولأول مرة، كان من الممكن للصحافيين زيادة جمهورهم بشكل مستقل عن المنفذ الإخباري الذي عملوا به. وفي حالات قليلة، أدى ذلك إلى تغيير جذري في علاقات القوة لصالح هؤلاء الصحافيين. ربما يكون غلين غرينوالد هو المثال الأبرز لهذا الاتجاه. طارده صحيفة الغارديان أولاً ثم المياريدير بيبير أميديار لإنشاء المنفذ الإخباري "ذا إنترسيبت". والآن يعمل غرينوالد بشكل مستقل، باستخدام النظام التحريري المنصة "سابستاك" الإلكترونية.

وفي بيئة إخبارية مدفوعة بشكل رئيسي بالإسهم، كان الصحافيون،

جوناثان كوك  
صحافي إنجليزي

على مدى العقدين الماضيين من العمل كصحافي مستقل، أو شخص تخلص - أو ربما بشكل أكثر دقة تم التخلي عنه - من وسائل الإعلام، أصبحت واحداً من بين الجيل الأول من الصحافيين الذين تحرروا من وسائل الإعلام المؤسسية (الغارديان) وركوب موجة التكنولوجيا الجديدة.

ومن خلال القيام بذلك، حررنا أنفسنا من القيود التحريرية الضيقة التي تفرضها علينا وسائل الإعلام كصحافيين، وما زلنا قادرين على إيجاد جمهور، حتى لو كان جمهوراً ضئيلاً.

ولكن في الوقت الذي يسعى فيه الصحافيون إلى تحرير أنفسهم من قيود مؤسسات الإعلام، تعمل وسائل الإعلام جاهدة على وصف التكنولوجيا الجديدة بأنها تهديد لحيات وسائل الإعلام.

هذه الحجج يجب التعامل معها بحد من الشك، وأريد استخدام خبراتي الخاصة للقول بأن العكس هو الصحيح تماماً. وأن الخطر الحقيقي هو السماح لوسائل الإعلام المؤسسية بإعادة تأكيد احتكارها لرواية العالم لنا.

تركت وظيفتي في صحيفة الغارديان في عام 2001، ولو كنت تركت وظيفتي قبل ذلك بـ10 سنوات لما أصبحت صحافياً مستقلاً، لكان ذلك بمثابة انتحار مهني، ولما كنت هنا لأخبركم كيف كان الأمر بعد أن أمضيت 20 عاماً في تحدي الإجماع الغربي "الساخن" بشأن إسرائيل وفلسطين.

قبل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دون منصة توفرها إحدى وسائل الإعلام المؤسسية، لم يكن للصحافيين وسيلة للوصول إلى الجمهور. كنا مدينين بالكامل لحريري، وهم بدورهم كانوا يعتمدون على أصحاب المياريدير وعلى المعلنين.

وعندما وصلت إلى مدينة الناصرة بإسرائيل كصحافي مستقل، على الرغم من أنني متصل باستمرار بصحيفة الغارديان، وجدت نفسي سريعاً في مواجهة خيار ضيق.

الصحف ستقبل مني مقالات سطحية بشكل نسبي، تلك التي تتوافق مع عقلية استعمارية غربية عميقة حول إسرائيل وفلسطين. لو كنت قد كتبت هذه المقالات ونشرت لفترة طويلة، لرُبما تمكنت من الحصول على وظيفة مراسل براتب جيد في إحدى الصحف.

ولكن بدلاً من ذلك، فضلت أن أكتب ما يحدث حقيقة على أرض الواقع، بدلاً مما كان يتوقعه مني المحررون. وهذا يعني استعداد وسائل الإعلام الغربية وحرق كل وسائل تواصل ممكنة بيني وبينها.

وحتى في العصر الرقمي، كانت هناك أماكن قليلة للنشر. كان عليّ أن أعتمد على اثنين من المواقع التي كانت في ذلك الحين ناشئة حديثاً والتي كانت معدة لنشر روايات مختلفة جداً عن إسرائيل وفلسطين من وسائل إعلام الغرب.

الأبرز في ذلك الوقت، والتي أصبحت أول مكان مناسب أمارس فيه وظيفتي، الأهرام ويكلي، وهي الصحيفة الناطقة باللغة الإنجليزية لصحيفة القاهرة اليومية الشهيرة. قلّة ربما يتذكرون أو يقرأون الأهرام ويكلي اليوم، لأنها سرعان ما طغت عليها مواقع أخرى. لكنها كانت في ذلك الوقت ملجأ نادراً على الإنترنت للأصوات المعارضة، وتضمنت عموداً منتظماً للمثقف الكبير إدوارد سعيد.

يجدر بنا التوقف للتفكير في كيفية عمل المرسلين الأجانب في عالم ما قبل الرقمي. لم يستمتعوا فقط بالعمل ضمن منصة منتشرة في منفذ إعلامي مؤسسي، حتى وإن كانت خاضعة لرقابة مشددة، ولكنها كانت وراهم هيكل دعم مهم للغاية.

قدمت جريدتهم خدمة الأرشيف والمكتبة حتى يتمكنوا من البحث بسهولة عن الأحداث التاريخية والجديدة بالاهتمام في منطقتهم. كان هناك موظفون محليون يمكنهم المساعدة في تحديد المصادر وتقديم الترجمات. كان لديهم مصورون ساهموا بصور في مقالاتهم. وكان لديهم هواتف تعمل بالأقمار الصناعية لإرسال الأخبار العاجلة من مواقع بعيدة. لم يكن أي من هذا بمقابل زائد، لم يكن بإمكان

## وكالة الأنباء العمانية حاجز بين مجلس الشورى والإعلام

حملة على مواقع التواصل لإقالة وزير الإعلام



القارئ العماني يبحث عن القضايا التي تمهه في الصحافة

على جميع النواحي الإدارية والمهنية للإعلام والعاملين به. وأصبحت مهنة الصحافة الإلكترونية والعاملين بها والمنشآت الإذاعية والتلفزيونية الإلكترونية خاضعة لأحكام قانون المطبوعات والنشر وقانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون.

وقضت التعديلات الجديدة على لائحة قانون المطبوعات والنشر بإدخال المطابع والمطبوعات الإلكترونية ومزاولة مهنة استيراد أو بيع أو نشر المطبوعات الإلكترونية ووكالات الأنباء الإلكترونية والصحف الإلكترونية ومهنة الصحافة الإلكترونية والعاملين كمراسلين لوكالة الأنباء الإلكترونية إلى أحكام قانون المطبوعات والنشر، حيث تسري عليهم جميعاً بنود القانونين. وبموجب القرارين بإمكان الصحافيين العاملين في الصحف الإلكترونية الحصول على ترخيص مزاولة المهنة من وزارة الإعلام.

ووفق التعديلات الجديدة فإن طلبات الترخيص للمطبوعات الإلكترونية وكذلك طلب ترخيص لإنشاء وكالة إعلانات إلكترونية أو دور نشر إلكترونية يرجعها الجديد وزارة الإعلام وتأخذ نفس المسار الذي تأخذه دور النشر الورقية وكذلك وكالات الإعلانات التقليدية.

وأعطت التعديلات الجديدة المؤسسات القائمة قبل هذه التعديلات مدة ثلاثة أشهر لتوفير أوضاعها مع البنود الجديدة. وبهذا التعديل تطبق جميع الشروط والضوابط التي تنظم إصدار الصحف الورقية على تنظيم وإصدار الصحف الإلكترونية وكذلك المطابع ودور النشر.

ويقول متابعون إن المشكلة التي تتعلق بالإعلام العماني بشقيه التقليدي والإلكتروني هي في طريقة تعاطيه مع الأوضاع والأحداث التي تجري في البلاد، وليس في تنظيمه، إذ غالباً ما يتم اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الخارجية لمعرفة ما يجري.

ويضيفون أن التعظيم على الأخبار لم يعد مجدياً في العصر الحالي، بل على العكس يفتح الباب واسعاً للأخبار المضللة والشائعات وتكريس الفوضى في غياب المعلومة الموثوقة في الإعلام المحلي الغائب عن الشارع العماني.

يشتكى أعضاء في مجلس الشورى العماني من سياسة التعظيم على بعض أخباره في وكالة الأنباء العمانية ووسائل الإعلام التي تلتزم بما تنشره الوكالة، فيما يزداد غضب العمانيين من أداء وزير الإعلام معتبرين أن عهده شهد تراجعاً في أداء وسائل الإعلام لتصبح بعيدة عن قضايا المواطن.

مسقط - ناقش مجلس الشورى

العُماني في جلسته الإثنين أسباب عدم بث وكالة الأنباء العمانية بعض أخبار المجلس، وأسباب توجيه وسائل الإعلام الحكومية والخاصة والصحف بعدم نشر إلا ما تبثه وكالة الأنباء العمانية، في وقت تزداد فيه الانتقادات لوسائل الإعلام بالتعاضد عن الكثير من الأدوات التي تشهد بها البلاد.

ونقلت وكالة الأنباء العمانية جدول أعمال الجلسة والمواضيع التي طرحها أعضاء مجلس الشورى الإثنين، دون أن تذكر الملف الذي يتعلق بها، في تأكيد لصحة الانتقادات الموجهة للوكالة ووسائل الإعلام التي تلتزم بما تبثه الوكالة فقط، رغم أن مواقع إخبارية عمانية أخرى تناولت هذا الموضوع ولو باقتضاب.

وبدت الإشارة واضحة إلى تصريحات وزير الإعلام الأخيرة التي أشاد فيها بحسن إدارة جائحة كورونا فيما انتقدتها مجلس الشورى في بيانها (المنوع من النشر)، وجاء في أحد التعليقات على تويتر "تحدثني عن أزمة اقتصادية وصحية وأزمة وظائف وتقدم لي محتوى سنوات الرخاء والإسترخاء، رسائل لن تصل إلا عندما تكون الثقة حاضرة".

وأكد ناشطون أن من الخطوات المهمة لتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطن «إقالة وزير الإعلام الذي تراجع الإعلام في عهده خطوات للوراء ليصبح بعيداً عن قضايا المواطن بل ويمنع نشرها عندما تطرح في الشورى والصحف.

وأضافوا أن الوزارة تحتاج لشخص قادر على صياغة خطة شاملة تعيد ثقة الشارع في الإعلام العماني.

وأصدر الحراسي في ديسمبر الماضي قرارين وزاريين لتنظيم عمل الصحف ووسائل الإعلام، وكان لافتاً منجز وزارة الإعلام صلاحيات جديدة تكرس سلطتها

محمّد بن سيف الرحيبي  
ما هي المادة الصحافية التي استفزت وزير الإعلام في جريدة عمان

وتزامن الانتقادات التي وجهت إلى وكالة الأنباء العمانية مع حملة واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد ممارسات وزير الإعلام عبدالله بن ناصر الحراسي، وتطالب بإقالته لأنه حجب تماماً الأخبار الخاصة بالاحتجاجات في ولاية صحار، وأمر بإعادة طباعة صحيفة عمان الرسمية بعد حذف موضوع يوجه انتقادات.

وذكرت مصادر مطلعة أن الوزير الحراسي منع نشر بيان مجلس الشورى العاجل حول أداء وزارة الصحة في التصدي لجائحة كورونا، حيث انتقد البيان موضوع التأخير في توفير اللقاحات والية توزيعها وإجراءات أخرى. كما تمت طباعة عدد من جريدة عمان مرتين لأن العدد المسحوب كان فيه تقرير

## خلاف بين الهيئات الإعلامية المغربية حول حماية المعطيات الشخصية

الذكر في معالجة البيانات الشخصية للصحافيين، على اعتبار أن جميع المعطيات المستقاة من الدراسة التي أنجزها المجلس بنيت على معطيات شخصية قدمها صحافيون من أجل هدف واحد ووحيد هو طلب الحصول على بطاقة الصحافة المهنية.

ودعت النقابة، المجلس الوطني للصحافة إلى ضرورة نشر الشروط المتبعة في معالجة وحماية المعطيات الشخصية للصحافيين، ووضع عنوان بريد إلكتروني رهن إشارة جميع الصحافيين المعنيين لتمكينهم من ممارسة حقهم القانوني في تغيير أو طلب حذف بياناتهم الخاصة.

وقدم المجلس الوطني للصحافة بالرباط في الخامس من مايو الجاري دراسة إحصائية حول الصحافيين والمعطيات الشخصية التي تضمنت هذه الدراسة معطيات تفصيلية حسب الجنس والوضعية الاجتماعية والمستويات الدراسية، وتوزيع الصحافيين حسب المناطق وحسب القطاعات الصحافية والأقدمية في العمل بالقطاع، إضافة إلى معطيات دقيقة أخرى تتعلق بمدخلات الأجور.

وقالت النقابة في بيانها المنتقد للدراسة إنها فوجئت بعدم احترام رئاسة المجلس الوطني للصحافة للقانون سالف

الرباط - اعتبرت النقابة الوطنية للصحافة والمجلس الإعلام في المغرب أن اعتماد الهيئات الوطنية للصحافة للمعطيات الشخصية لمهنيي الإعلام في الدراسة التي نشرها مؤخراً بخصوص واقع الصحافيين، كان مخالفاً للمواد القانونية المتعلقة بحماية الأفراد في ما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية.

وأوضحت النقابة في بيان رسمي أن ما قام به مجلس الصحافة يشكل "ضرباً" لجهود المغرب من أجل تكريس حماية المعطيات الشخصية، إذ "إن اعتماد المعطيات الشخصية يتطلب موافقة صريحة من المعنيين".



منصات بديلة تحرر الصحافيين من سطوة المؤسسات